التراث العربي

مجلة فصلية محكمة تصدر عن اتحاد الكتاب العرب بدمشق

العدد: (89) - (محرم) - 1424هـ = آذار (مارس) 2003 - السنة الثالثة والعشرون

المدير المسؤول
د. علي عقلة عرسان

رئيس التحرير
د. محمود الربداوي

أمينة التحرير
جمانة طه

هيئة التحرير
د. محمد زهير البابا
د. وهبة الزحيلي
محمود فاخوري
زهير حميدان
د. علي أبو زيد

المراسلات باسم أمانة التحرير:
اتحاد الكتاب العرب، مجلة التراث العربي، دمشق - ص.ب 3230، فاكس: 011244
البريد الالكتروني: E-mail: unecriv@net.sy
aru@net.sy
موقع اتحاد الكتاب العرب على شبكة الإنترنت:
www.awu-dam.org

شروط النشر

1-أن تكون البحوث تراثية، أو تصب في باب التراث.

2-أن تكون جديدة، ولم تنشر من قبل وليست مستلة من كتاب منشور.

3-التقيد بمنهج علمي دقيق، والتزام الموضوعية، والتوثيق والتخريج، وتحقق السلامة اللغوية.

4-أن تكتب بخط واضح، ويفضل أن تكون مطبوعة على وجه واحد من الورقة.

5-ألا تزيد على ثلاثين صفحة.

6-أن تراعى علامات الترقيم.

7-توضع الحواشي في أسفل الصفحة، ويلتزم فيها المنهج العربي، أي يكتب اسم الكتاب، فالمؤلف، فالمحقق، فالجزء والصفحة.

8-يثبت في آخر البحث فهرس المصادر والمراجع وفق ترتيب حروف الهجاء لأسماء الكتب، مثل: (طبقات فحول الشعراء: ابن سلام- تح.محمود شاكر- القاهرة- مط. المدني- ط2، 1974م).

9-يقدم للبحث بملخص عنه في بضعة أسطر، ويرفق بلمحة عن سيرة المؤلف وعنوانه.

10-يمكن أن تنشر المجلة نصوصاً تراثية محققة، إذا استوفى النص شروط التحقيق.

11-تخضع الأبحاث المرسلة للتحكيم العلمي.

12-لا تعاد الأبحاث إلى أصحابها، ويبلغون بقبول نشرها، أو الاعتذار إليهم.

13-الأبحاث والمقالات التي تنشر تعبّر عن آراء كتّابها، ولا تعبّر بالضرورة عن رأي المجلة أو الاتحاد.

14-ترتيب البحوث داخل العدد يخضع لاعتبارات فنية لا علاقة لها بمكانة الكاتب.

□□□

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

الاشتراك السنوي

داخل القطر للأفراد	: 150 ل.س
في الأقطار العربية للأفراد	: 300ل.س أو (15) دولاراً أميركياً
خارج الوطن العربي للأفراد	: 450 ل.س أو (20) دولاراً أميركياً
الدوائر الرسمية داخل القطر	: 300 ل.س
الدوائر الرسمية في الوطن العربي	: 500 ل.س أو (25) دولاراً أميركياً
الدوائر الرسمية خارج الوطن العربي	: 650 ل.س أو (40) دولاراً أميركياً
أعضاء اتحاد الكتاب	: 75 ل.س

■ الاشتراك يرسل حوالة بريدية أو شيكاً يدفع نقداً إلى مجلة التراث العربي ■

المحتوى:

صـ

- التقديم: إطلالة على التراث بعيون الواقع..... رئيس التحرير 7
- التعالق النصي في لحظات الخطاب الشعري..... د.يوسف إسماعيل 11
- نظرات في شعر كمال الدين بن العديم..... محمد كمال 34
- المكونات الفكرية والوجدانية لقصيدة ابن النقيب الحسيني في الفناء والمغنين..... د.راتب سكر 45
- قراءة نقدية في حجازيات الشريف الرضي..... نادر عبد الكريم حقاني 54
- الترسل الفني في العصر العباسي الأول..... قحطان صالح الفلاح 81
- الإنسان عند الجاحظ..... د.مختار قطش 105
- الفكر الأخلاقي عند أبي حيان التوحيدي..... د.محمد فوزي الجبر 122
- بلاغة الكتابة المشهدية: نحو رؤية جديدة للبلاغة العربية..... د.حبيب مونسي 148
- التنازع أو الإعمال في النحو العربي: قراءة معاصرة..... د.شوقي المري 164
- أثر حروف المعاني في تعدد المعنى..... د.عرابي أحمد 190
- الاقناع: المنهج الأمثل للتواصل والحوار..... د.آمنة بلعلي 205
- الكتابة العربية وفن الشعر في ما وراء النهر..... د.شاه رستم شاه موساروف 235
- طبيب وكتاب..... زهير حميدان 243
- الجائزة العربية في تحقيق التراث/ كتاب من التراث..... الأرقم الزعبي 249
- أخبار التراث..... أمينة التحرير 253

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

التنازع أو الإعمال في النحو العربي
قراءة معاصرة

د.شوقي المعري[1]

أقدمت على الكتابة في بحث التنازع لأسباب أهمها:

١-أن حجم البحث في المصادر والمراجع صغيرٌ، لكن الآراء النحوية المختلفة كثيرة.

٢-أن إعراب الكلمات التي فيها تنازع يكاد ينحصر في أساليب قليلة وشواهد كثيرة لكنها تدور في عدد محدد من الآراء فيها خلاف.

٣-أن كل من طرق هذا البحث، ولا سيّما المحدثون، قالوا: إن هذا البحث فيه من الاضطراب والتعقيد ما لا يوجد في غيره!!

فأحببت أن أقف على هذا لأحكم على صحة هذا أو تخطئته، والوصول إلى حكم عليه.

٤-أن شواهد كثيرة مرَّت معي في خلال التدريس يمكن أن تنسب إلى التنازع لكنها لم تذكر في البحث عند العودة إلى المظان.

وكنت أتوقع أن ما سأكتبه لا يتعدى الصفحات القليلة، لكن ما إن خضت غمار البحث حتى وجدتني أمام أشياء أعرفها ظننت -يوماً- أنها هي البحث كله، وأمام أشياء أخرى كانت متممة لكن فيها من التكلف ما لا يقدم زيادة على بحث التنازع مفيدة، خلا بعض الآراء والأفكار التي لم تكن قاطعة باتة بل جائزة، وكنت أبحث عن أحكام أخرى وجدتها في عدد من الشواهد الشعرية لكنني لم

---

[1] أستاذ مساعد في قسم اللغة العربية -جامعة دمشق-

أجدها في مصدر، وهي تدور في فلك هذا البحث، وهذا ما جعلني أحقق في هذا الجانب للتثّبت مما كنت أبحث عنه وأفكّر فيه استناداً إلى تلك الشواهد. وقد وصلت إلى نتائج أظن أنها صحيحة، ويمكن أن أعدها قراءة جديدة لهذا البحث، وكان أن دفعني البحث إلى تحديد فقراته في عناوين وجدت أنها تساعد في فهم البحث، وحاولت –جاهداً– تتبُّع هذا البحث بدءاً من كتاب سيبويه ومروراً بأشهر المصادر النحوية ووصولاً إلى خزانة الأدب للبغدادي الذي تُختم به –عادة– مصادر النحو واللغة، وتجاوزت هذه المصادر إلى مراجع حديثة لبعض المعاصرين ولا سيما النحو الوافي لعباس حسن الذي يعدّ من أفضل كتب المعاصرين إن لم يكن أفضلها وأشملها، وقصدت إلى هذا–الوصول إلى المحدثين– علّني أجد غير ما قرأت عند القدماء، أو علّني أجد إجابات عن أسئلة كنت قد طرحتها على نفسي في هذا البحث لكن لم يسعفني كتاب ولم أجد ما كنت أبحث عنه، فلا عباس حسن أسعفني وهو الذي لخص آراء القدماء ووصل إلى نتائج هي تلخيص وتحديد، ولا الدكتور شوقي ضيف الذي له باع في تجديد النحو، ولا الشيخ مصطفى الغلاييني في "جامع الدروس العربية" ولم أجد عند المحدثين إلا عبارة أن هذا البحث فيه من الاضطراب والتعقيد ما ليس في بحث آخر، وقد يكون هذا الحكم وجهة نظر خاصة كما كانت النتائج التي وصل إليها البحث، وأترك للقارئ المطلع الحكم على ما وصلت إليه والذي أعده قراءة جديدة أو معاصرة لبحث التنازع. والحكم على الإضافات الجديدة التي وجدت أنها تصب في البحث. وقد اقتضت طبيعة البحث أن يقسم قسمين، الأول ما هو ثابت لا خلافَ حقيقياً فيه والثاني يمكن أن يسمى إضافات جديدة فيها تعقيبات وآراء خاصة.

القسم الأول

تعريف وحدود:

لم يذكر سيبويه التنازع باسمه، قال "هذا باب الفاعلَيْن والمفعولَيْن اللذين كلّ واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به، وما كان نحو ذلك"[1].

وكذا المبرد إذ قال: "هذا باب من إعمال الأول والثاني وهما الفعلان اللذان يعطف أحدهما على الآخر"[2].

وكان قد أشار إلى هذا، وعرض لعدد من الأمثلة، وقال: "وهذه المسائل تدلُّ على ما بعدها وتجري على منهاجها فيما ذكرنا من الأفعال مما يتعدى إلى ثلاثة مفعولين في إعمال الأول"[3] أما ابن مالك فيقول:

إنْ عاملان اقتضيا في اسم عَمَلْ قبلُ فللواحدِ منهما العَمَلْ

[1] –الكتاب ١/٧٣.
[2] –المقتضب ٤/٧٢.
[3] –المقتضب ٣/١٢٤.

والثـــاني أولـــى عنـــد أهـــل البصـــرَهْ واختـــار عكســـاً غيـــرهم ذا أســـره[١]

أما ابن هشام فقال: "هذا باب التنازع في العمل ويسمى أيضاً باب الإعمال"[٢].

إذاً لم يحدد القدماء مصطلح التنازع بل تركوه في عناوين عامة حتى وصل تحديده إلى علمـــاء القرون التالية فسمِّي التنازع أو الإعمال، ويلاحظ أن ابن هشام قد أخذه من قـــول ابـــن مالـــك: "إن عاملان.." وشرحه ابن مالك نفسه في شرح الكافية الشافية[٣] كما سيأتي. وحافظ المصـــطلح علـــى حدوده حتى وقتنا هذا، فقال ابن الحاجب: "وإذا تنازع الفعلان ظاهراً.."[٤] وقال ابن هشام في خـــلال حديثه عن الشاهد:

ألـــــم يأتيـــــك والأنبـــــاء تنمـــــي بمـــا لاقـــت لبـــون بنـــي زيـــاد[٥]

"على أنّ الباء زائدة في الفاعل، ويحتمل أنَّ (يأتي) و(تنمي) تنازعا (ما)"[٦].

ثم ذكر هذا في مكان آخر فقال: العاملان في باب التنازع[٧].

وأما السيوطي فيقول: "التنازع في العمل إذا تعلّق عاملان فأكثر كثلاثة وأربعـــة مـــن الفعـــل وشبهه كالوصف واسم الفعل بخلاف الحروف كـــ (إنّ) وأخواتها باسمٍ.."[٨].

وأما صاحب الخزانة فيعرض للتنازع في خلال حديثه عن بيتي امرئ القيس[٩]:

ولـــو أنَّ مـــا أســـعى لأدنـــى معيشـــة كفـــاني ولـــم أطلـــب قليـــل مـــن المـــال

ولكنمـــــا أســـــعى لمجـــــد مؤثـــــلٍ وقـــد يـــدرك المجـــد المؤثـــل أمثـــالي

ويقول: "على أنه ليس من التنازع، وقد بيَّنه الشـــارح المحقـــق، وأصـــله مـــن إيضـــاح ابـــن الحاجب"[١٠].

---

(١)-شرح ابن عقيل ٢/٣٠٧-٣٠٨.

(٢)-أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ٢/١٨٦، أما ابن مضاء فيسميه التعليق يقول: "وأنا في هذا البـــاب لا أخـــالف النحويين إلاَّ في أن أقول: علّقت، ولا أقول: أعملت" الردّ على النحاة ٩٤.

(٣)-شرح الكافية الشافية ٢/٦٤١.

(٤)-شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ١/٢٠١.

(٥)-سيأتي تخريج الشاهد والكلام عليه بعد قليل.

(٦)-مغني اللبيب ٥٠٦.

(٧)-مغني اللبيب: ٦٦٠.

(٨)-همع الهوامع ٢/١٠٨.

(٩)-ديوان امرئ القيس ٣٩.

(١٠)-خزانة الأدب للبغدادي ١/٣٢٧.

وإذا قرأنا في المراجع الحديثة فإننا نجد أنَّ المحدثين صاغوا مصطلح التنازع استناداً إلى كلام القدماء، وينقل عباس حسن تعريف التنازع عند النحاة" ما يشتمل على فعلَيْن –غالباً– متصرفين مذكورين، أو على اسمين يشبهانهما في العمل أو فعل واسم يشبهه في العمل، وبعد الفعلين وما يشبههما معمول مطلوب وكل من الاثنين السابقين"(١) ويعرّفه صاحبا معجم الخليل "معجم مصطلحات النحو العربي" بـ "أن يتوجَّه عاملان متقدمان أو أكثر إلى معمول واحد متأخر أو أكثر نحو: تصدّق وأخلص الصادق"(٢).

قراءة التعريف:

يبدو لنا من التعريف السابق أنّ التنازع يقع في بحث الإعمال أو هكذا يسمّى، كأن يقع عاملان على اسم كما ورد عند ابن مالك "إن عاملان اقتضيا.."، ثم خصص العلماء العامل بالفعل لكنهم قيّدوه بـ –غالباً– أي ليس بالضرورة أن يكون العامل فعلاً فحسب، بل ما يشبهه مثل اسم الفاعل، واسم المفعول؛ أي ما يعمل عمل الفعل، ثم قالوا: إن التنازع قد يكون في أكثر من عاملين فربما كان من ثلاثة أو أربعة عوامل، وقد يكون في هذه الزيادة على التعريف ما أوقع العلماء في الشطط والتمحّل والتكلّف، وهذا ما جعل العلماء ولا سيما المحدثين يقولون: إن بحث التنازع من أكثر الأبحاث النحوية اضطراباً وتعقيداً، يقول عباس حسن "يعدّ باب التنازع من أكثر الأبواب النحوية اضطراباً وتعقيداً، وخضوعاً لفلسفة عقلية خيالية ليست قوية السند بالكلام المأثور الفصيح، بل ربما كانت مناقضة له"(٣). علماً بأن العلماء أنفسهم لم يقعوا في القرآن أو الشعر على شواهد تثبت قواعدهم. وهذا ما جعلهم يتكلّفون تركيب الجمل والأساليب النحوية، ولو كان لهم ذلك لما كان في البحث أحكامٌ كانت تزيّداً في التعريف والتحديد.

ما العامل؟(٤)

المعروف أن للعامل أنواعاً كثيرة يدخل بعضها في بحث التنازع، منها العامل القويّ، وهذا الذي يؤثر في إعراب الكلام مظهراً ومحذوفاً متقدماً ومتأخراً كالفعل، ومنها العوامل اللفظية، وهي ثلاثة أنواع: أفعال وأسماء وحروف، والأفعال والعوامل هي الأفعال التامة، والأفعال الناقصة، وأفعال المقاربة وأفعال القلوب، وأفعال المدح والذم، والأسماء العوامل كأسماء الشرط واسم الفعل، واسم الفاعل واسم المفعول.. والحروف العوامل كحروف الجر، والحروف المشبهة بالفعل، ولا النافية للجنس.. ومن العوامل أيضاً عاملا التنازع، وهما العاملان المتقدمان اللذان يتنازعان المعمول المتأخر.

---

(١)–النحو الوافي ٢/١٨٦.

(٢)–الخليل، معجم مصطلحات النحو العربي ١٥٩.

(٣)–النحو الوافي ٢/٢٠١، وانظر أيضاً الخليل معجم مصطلحات النحو العربي ١٥٩.

(٤)–ينظر تفصيل الكلام على العامل في الكتاب ٢/١٢١-١٢٣ والمقتضب ١/١٠٩ و٤/١٢٦، كما ينظر رأي ابن مضاء القرطبي الذي دعا إلى إلغاء نظرية العامل في كتابه "الرد على النحاة". ٧٦

هذه هي العوامل التي أقرَّها النحويون، ووقفوا عندها، وحددوها، فمنها الاسم والفعل والحرف لكن الملاحظ أن العلماء حددوا العامل في بحث التنازع بالفعل، واسم الفاعل، واسم المفعول؛ أي ما يعمل عمل الفعل[١] ولم يتطرقوا إلى الحروف المشبهة بالفعل، ولا الأفعال الناقصة –إلا عند بعضهم– التي ستجد أن ثمّة ما يشبه التنازع بين الفعل الناقص والتام ولا سيما الفعل (ليس) وأن ثمة ما يشبه التنازع بين الحرفين المشبهين بالفعل (ليت) و(أن).. وبين الفعل المتعدي إلى مفعولين والحرف المشبه بالفعل (أن) الذي سدّ مع اسمه وخبره مسدّ المفعولين.

التنازع بالفعلين:

وقف العلماء عند التنازع بين فعلَيْن، وحددوا الفعلين بالمتصرفين، وهذا واضح بدءاً مما جاء عند سيبويه الذي يستشهد على العنوان بـ "ضربت وضربني زيدٌ" و"ضربني وضربت زيداً" وقال: "العامل في اللفظ أحد الفعلين"[٢] وتبع سيبويه المبرد، يقول: "إذا قلت: ضربني وضربت زيداً" أضمرت الفاعل في" ضربني "مضطراً قبل ذكره لأنه لا يخلو فعل من فاعل فأخبرت عن زيد على قول النحويين قلت: الضاربي والضاربه أنا زيدٌ ليكون الفعل غير متعدٍ كما كان في الفعل قبل الإيجاز"[٣] ثم يستشهد بما أورده سيبويه "ضربت وضربني زيدٌ" تحت عنوان: هذا باب الإخبار في قول أبي عثمان المازني عن هذا الباب الذي مضى.. ويضيف فإن قلت: "ضربني وضربت زيدا" فأعملت الآخر أضمرت الفاعل قبل ذكره على شريطة التفسير.."[٤] أما ابن مالك فيقول في شرحه لقوله: "إن عاملان.." إنما قلت عاملان ولم أقل فعلان ليدخل في قولي تنازع فعلين كقوله تعالى: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾[٥] وتنازع اسم وفعل نحو: ﴿فَيَقُولُ هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾[٦] وتنازع اسمين نحو قول الشاعر:

عهدتُ مغيثاً مغنياً من أجرته فلم أتخذ إلا فناءك موئلا

ومثله عند بعضهم قول الشاعر:

---

[١]–قال الرضي في شرح الكافية "اعلم أنه لو قال: الفعلان فصاعداً أو شبههما ليشمل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة نحو: أنا قاتل وضارب زيداً، وليشمل أيضاً أكثر من عاملين نحو: ضربت وأهنت وأكرمت زيداً لكان أعمّ لكنه اقتصر على الأصل وهو الفعل وعلى أول المتعدّدات وهو الاثنان" شرح الكافية ٢٠١/١.

أقول: ورد في الشعر ثلاثة أفعال تنازعت اسماً واحداً، يقول قيس بن الحدادية:

بَكَتْ من حديث بَثَّه وأشاعه ورصَّعه واشٍ من القوم راصعُ

[٢]–الكتاب ٧٤/١.

[٣]–المقتضب ١٢٣/٣.

[٤]–المرجع نفسه ١٢٧/٣.

[٥]–الكهف ٩٦/١٨.

[٦]–الحاقة ١٩/٦٨.

قضى كل ذي دين فوفّى غريمه وعزة ممطولٌ مَعنًّى غريمها[1]

العمل لِمَنْ من الفعلين؟

أشار سيبويه إلى أن العمل للأقرب لقرب جواره[2] وعلل ذلك، وسوّغ أن المعنى لا ينتقض، وأن المخاطب قد عرف أن الأول قد وقع بزيد "ضربت وضربني زيدٌ"[3] واستشهد -تأييداً لهذا- بقوله تعالى: ﴿وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللهَ كَثِيراً وَالذَّاكِرَاتِ﴾[4] فاسما الفاعل "الحافظات" و"الذاكرات" لم يعملا فيما عمل فيه الأولان "الحافظين" و"الذاكرين" استغناءً عنه، ومثله -أيضاً- دعاء القُنوت:"ونخلع ونترك من يفجرك.." ومثله في الشعر:

نَحْنُ بما عِندنا وأنتَ بما عِندَك راضٍ وَالرَّأيُ مُختلفُ[5]

والتقدير نحن راضون بما عندنا، وهذا ظاهر من قوله: وأنت بما عندك راضٍ[6].. ويؤيد كلامه بتعدية حرف الجر فيكون للأقرب كما في قولك: "خشّنت بصدره وصدر فلان" فجرّ الأقرب لأن الباء هي الأقرب إلى الفعل ولا ينتقض المعنى[7]. وما يؤيد كلامه قوله تعالى: "والحافظين".. وبيت قيس بن الخطيم، وقول ضابئ البرجمي:

فَمَن يَكُ أَمْسَى بالمدينةِ رَحْلُهُ فَإِنّي وقيّاراً بها لَغريبُ[8]

وقول ابن أحمر:

رَمَاني بأمرٍ كنْتُ فيه ووالدي بَريئاً ومن أجل الطَّويّ رماني[9]

ولكن يقبح عند سيبويه إعمالهم الأقرب إذا لم ينقض معنى، كقول الفرزدق:

ولكنّ نَصْفاً لو سَبَبْتُ وسبَّني بنو عبدِ شمسٍ من مَنافٍ وهاشم[10]

وقول طفيل الغنوي:

---

(1)- شرح الكافية الشافية ١/٦٤١-٦٤٢، وشرح التسهيل ٢/١٦٦، وانظر الإنصاف ١/٩٠ والبيت الثاني لكثير عزة.

(2)-الكتاب ١/٧٣.

(3)-المرجع نفسه.

(4)-الأحزاب الآية ٣٥.

(5)-البيت لقيس بن الخطيم في ملحقات ديوانه ٢٣٩ والكتاب ١/٧٥، والإنصاف ١/٩٥.

(6)-انظر الكتاب ١/٧٥ ففيه شواهد أخرى.

(7)-الكتاب ١/٧٣.

(8)-الكتاب ١/٧٥ والإنصاف ١/٩٤. رحله: منزله – قيار: اسم فرس الشاعر.

(9)-الكتاب ١/٧٥-٧٦.

(10)-ديوان الفرزدق ٢/٣٠٠ والكتاب ١/٧٥-٧٦ والمقتضب ٤/٧٤ والإنصاف ١/٨٧. النَّصْف: الإنصاف والعدل.

وكُمْتــــاً مُـــدّماةً كـــأنَّ مُتُونَهـــا جرَى فَوقَها واستشعرَتْ لـونَ مَـذْهَبِ[١]

وقول رجل من باهلة:

ولقـــد أَرى تَغْنَـــى بـــه سَـــيفانةٌ تُصـــبي الحَلـــيمَ ومثلُهـــا أَصْـــباه[٢]

فالعمل عند سيبويه للأقرب، وهذا ما صرح به المبرد في المقتضب إذ قال: "هـذا بـاب مـن إعمال الأول.." إلى أن يقول: "فهذا اللفظ هو الذي اختاره البصريون، وهو إعمال الآخر في اللفـظ، وأما في المعنى فقد يعلم السامع أن الأول قد عمل كما عمل الثـاني فحُـذف لعلـم المخاطـب.."[٣] ويستشهد بما استشهد به سيبويه، ويعلل سبب اختيار البصريين فيقول: وإنما اختاروا إعمال الآخـر لأنه أقرب من الأول[٤] ويضيف: وقد حملهم قرب العامل على أن قال بعضهم: "هذا جُحْـرُ ضَـبٍّ خَرِبٍ" وإنما الصفة للجُحر، فكيف بما يصحّ معناه؟[٥] أي أن العمل كان سببه الجوار لكن هذا كله لم يمنع المبردَ من تجويز إعمال الأول، يقول: ولو أعملت الأول كان جائزاً أحسن[٦]. وذكر ابن مالـك في شرح الكافية الشافية أنّ العمل للثاني عند البصريين والأول عند الكوفيين[٧] ولا يمنـع العكـس، وكذا ما ذكر السيوطي أنَّ العمل لأحدهما باتفاق الطرفين[٨] ونقل أنّ الفراء قال: كلاهمـا يعمـلان فيه[٩]. ويستدل من كلام ابن هشام أنّ عمل العامل يكون للمعنى، قال في خلال حديثه عن الشـاهد: "ألم يأتيك.." يحتمل أنّ (يأتي) و(تنمي) تنازعا (ما) فأعمل الثاني وأضمر الفاعـل فـي الأول فـلا اعتراض، ولا زيادة، ولكن الغنى عن الأول أوجهُ إذ الأنباء من شأنها أن تنمي بهـا ويغيرهـا[١٠] وأشار ابن هشام[١١] إلى أن بعضهم يجيز حذف غير المرفوع لأنه فضلة كقول الشاعر:

بِعُكَـــاظَ يُعشِـــي النَّاظريـــ ـــنَ إذا هـــمُ لَمحـــوا شُـــعَاعه[١٢]

فقد تنازع الفعلان (يعشي) و(لمحوا) على المعمول (شعاعه) فهل هو فاعل (يعشي) أم مفعـول

---

(١)-ديوان طفيل ٢٣ والكتاب ١/٧٦ والمقتضب ٤/٧٧ والإنصاف ١/٨٨. الكمت: لون الحمرة يخالطه سواد.
(٢)-الكتاب ١/٧٧ والمقتضب ٤/٧٥ والإنصاف ١/٨٩. تغنى: تُقيم.
(٣)-المقتضب ٤/٧٢.
(٤)-المقتضب ٢/٧٢ وينظر شرح الرضي ١/٢٠٤ وأوضح المسالك ٢/١٩٨ والإنصاف ١/٨٣.
(٥)-المقتضب ٤/٧٣.
(٦)-المقتضب ٤/٧٣.
(٧)-شرح الكافية الشافية ٢/٦٤٤ وشرح التسهيل ٢/١٦٩ وانظر شرح الرضي ١/٢٠٩ وهمع الهوامع للسيوطي ٢/١٠٨.
(٨)-الهمع ٢/١٠٨.
(٩)-الهمع ٢/١٠٨.
(١٠)-المغني ٥٠٦ وانظر خزانة الأدب ٨/٣٦٣.
(١١)-أوضح المسالك ٢/١٩٩.
(١٢)-أوضح المسالك ٢/١٩٩، وشرح ابن عقيل ١/٣١١ والهمع ٢/١٠٩.

(لمحوا) فإن البصريين يضمرون فاعل (يعشي) لامتناع حذف العمدة، ولأنّ الإضمار قبل الذكر قد جاء في غير هذا الباب نحو "ربه رجلاً"[1] أما الكسائي وهشام والسهيلي فيوجبون الحذف تمسكاً بظاهر قول الشاعر:

تَعَفَّقَ بالأَرْطَى لها وَأَرادَها رِجَالٌ فبذَّت نَبْلَهُمْ وَكَلِيبُ[2]

إذ لم يقل: تعفقوا ولا أرادوا.

تعقيب (١):

وجدنا من الأمثلة السابقة أنّ العامل كان فعلاً، وأن المعمول كان اسماً، لكن العامل قد يقع حرفاً كما سيأتي ويعمل فيما بعده، ولكن هل يقع الفعل معمولاً؟ نعم، فالفعل المضارع المنصوب أو المجزوم معمول إذا عمل فيه الحرف الناصب أو الجازم (هو بهذا يضارع اسم الفاعل واسم المفعول اللذين يعملان عمل الفعل) وليس من الصواب أن يتنازع حرفان ناصبان أو حرف ناصب وجازم أو العكس على فعل مضارع واحد فهذا لم يقع، ثم إن الحرفين المتماثلين لا يتواليان، ولكن ماذا لو وقع الفعل المضارع مجزوماً بجواب الطلب كقول أبي بكر الأصبهاني:

كُن مُحْسناً أومُسِيئاً وابقَ لي أبداً تَكُنْ لديّ على الحالَيْن مَشْكُورا[3]

فقد وقع الفعل (تكن) مجزوماً جواباً للطلب في الفعلين (كن) و(ابق) وقد يكون تحديد العامل صعباً إذا لم يفهم المعنى، فلو قال: كن محسناً أو مسيئاً تكن لديّ مشكوراً لجاز على اعتبار "كن تكن" من الأساليب المستعملة والمعنى صحيح، ويدل على الحالين كونه (محسناً أو مسيئاً) ولو قال: كن.. وابق.. تكن لجاز أيضاً وكان الجزم للفعل (ابق) يريد أن يبقى على الدوام، ولا يجوز أن تقطع الكلام، ويكون "ابق لي." استئنافاً، فكأن الواو حرف العطف هي التي رجحت أن يكون لهما معاً. ومثله قول ابن الدمينة:

خَليليّ روحاً واذْكُرا الله تَرشُدَا ومِيلا لِوادِي السَّفْحِ حَيْثُ يَميلُ[4]

تنازع الفعلان (روحا) و(ذكرا) المعطوفان بحرف عطف على المضارع المجزوم (ترشدا).. ويتضح أن الفعلين معاً يكمل الثاني الأول ويكون جواباً للثاني الأقرب، وهذا الأفصح للمعنى.

تعقيب (٢) تنازع ثلاثة أفعال والمعمول واحد:

تقدم قبل قليل أن النحاة أجازوا أن يقع التنازع من عاملين فأكثر ولم أجد أحداً وقف عند هذا

---

(١)-أوضح المسالك ٢/٢٠١.

(٢)-البيت لعلقمة الفحل وينسب للبيد، انظر أوضح المسالك ٢/٢٠١-٢٠٢ وشرح التسهيل ٢/١٧٤ والهمع ٢/١٠٩. تعفق: استتر. الأرطى: شجر.

(٣)-أمالي الزجاجي ١١٤.

(٤)-ديوانه ٣٦.

الباب حتى ابن مالك في شرح التسهيل، على جواز إعمال الآخر وإلغاء ما قبله، واستشهد ابن مالك بثلاثة من الشواهد الشعرية هي قول الحطيئة:

سُئلتَ فلم تَبْخَلْ ولَم تُعْطِ نائلاً فسِيَّان لا ذَمٌّ عليك ولا حَمْدُ

وقول الآخر:

جِئْ ثم حَالِفْ وثِقْ بالقَومِ إنهمُ لمن أَجَاروا ذَوُو عِزٍّ بلا هُونِ

وقول الآخر:

أرجُو وَأَخْشَى وَأَدْعُو الله مبتغياً عفواً وعافية في الرُّوحِ والجَسَدِ[1]

تنازع في البيت الأول الأفعال الثلاثة (سئل) و(تبخل) و(تعط) على المعمول (نائلاً) وفي البيت الثاني (جئ) و(حالف) و(ثق) مع المعمول (بالقوم).

وفي البيت الثالث (أرجو) و(أخشى) و(أدعو) مع المعمول (الله).

الضمير في بحث التنازع:

تقدم أن العاملَ إذا كان اسماً ظاهراً هُو للأقرب عند البصريين، وللأسبق عند الكوفيين مع ترجيح الوجه الآخر عندهما معاً باتفاق.. ولكن مَنْ يعمل إذا كان في الفعل ضمير؟ يقول سيبويه: فإن قلت: "ضربت وضربوني قومك" نصبت "قومك" إلا في قول من قال "أكلوني البراغيث" أو تحمله على البدل فتجعله بدلاً من المضمر كأنك قلت: ضربت وضربوني ناس بنو فلان"[2] وعلى هذا الحد تقول: ضربت وضربني عبد الله وتضمر في "ضربني" كما أضمرت في "ضربوني" فإن قلت "ضربني وضربتهم قومك" رفعْتَ لأنك شغلت الآخر فأضمرت فيه، فكأنك قلت: ضربني قومك وضربتهم، على التقديم والتأخير، إلا أن تجعل ههنا البدل كما جعلته في الرفع، فإن فعلت ذلك لم يكن بدّ من "ضربوني.." لأنك تضمر فيه الجمع، قال عمر:

إذا هي لم تَستَكْ بعودِ أراكةٍ تُنخِّل فاستَاكَتْ به عُودَ إسحلِ[3]

لأنه أضمر في آخر الكلام، وقال المرار الأسدي:

فردّ على الفؤاد هوىً عميداً وسُوئِلَ لو يُبين لنا السُّؤَالا

---

[1]-شرح التسهيل ٢/١٧٦-١٧٧ ومثلها قول قيس بن الحدادية:

بكت من حديث بثه وأشاعه ورصعه واشٍ من القوم راصع

ديوانه /٢١٠/، والأحق أن يكون العمل الآخر بحسب المعنى وهذا ما يؤيد رأي البصريين.

[2]-الكتاب ١/٧٨.

[3]-ملحقات ديوانه ٤٩٠ وينسب إلى طفيل الغنوي في ديوانه ٣٧، والكتاب ١/٧٨.

وقد نَغْنَى بها ونَرى عُصُوراً بها يقتدُننا الخُرُدَ الخِدالا[1]

وإذا قلت: "ضربوني وضربتهم قومَك" جعلت القوم بدلاً من (هم) لأن الفعل لا بد له من فاعل، والفاعل ههنا جماعة، وضمير الجماعة الواو[2] وكذلك تقول: "ضربوني وضربت قومَك".

إن قراءة الأمثلة السابقة تشير إلى سهولة معرفة إعمال الفعل وتقدير الثاني، والدليل الضمير الذي وقع فاعلاً، أو مفعولاً فحدد إعراب الجملة كالتاء في ضربت والواو في ضربوني في "ضربت وضربوني قومك" وكذا "الياء" وهم "في" ضربني وضربتهم قومك".. وكأني بسيبويه أراد من هذه الأمثلة تسهيل القاعدة وتوضيحها بالأمثلة التي ربما أراد بها أن يخفف من قواعد التنازع.

لقد أكثر سيبويه من الأمثلة التي دخل فيها الضمير على الأفعال، ووجّه عمل العوامل بحسب ما يقتضيه التنازع، ويلحظ تجويزه لعدد من الوجوه حتى القبيح، فقد جوز "ضربني وضربت قومُك" فإن قلت ضربني وضربت قومُك فجائز وهو قبيحٌ[3]. وأضاف: ولا بد من هذا لأنه لا يخلو الفعل من مضمر مظهر مرفوع من الأسماء[4].

يتضح من الأمثلة السابقة التكلف في صناعة الجملة للتطبيق على فكرة من التنازع، وأقول: لو كان عندهم شواهد شعرية لأغنانا هذا عن التكلف، ولكن قد يكون للشعر رواية أخرى ترجح الوجه الآخر، أما لو كان في القرآن شاهد واحد لأقمنا القاعدة عليه، ولكن لم يجدوا فيه، من هنا سوّغ القدماء معظم الأمثلة أو كلها التي جاؤوا بها في هذا الباب[5].

ومن هذا الباب العامل الذي أُهمل ولم يسلّط على الاسم الظاهر كقولنا: أعطى وسألتُ الله.. ففي "أعطى" ضمير مفسّر بما بعده، وهذا أجازه البصريون ولم يجزه الكوفيون تجنباً لإضمار قبل ذكر المفسّر، لكن العرب استعملت مثله، قال رجلٌ من فصحاء طيئ:

جَفَوْني ولم أَجْفُ الأخلاّء إنّني لِغَيرِ جَميلٍ من خَليلي مُهمِلُ[6]

وقال آخر:

هَوِينني وهويْتُ الغانياتِ إلى أن شِبْتُ وانْصَرَفتْ عنهنَّ آمالي[7]

---

[1]-الكتاب ١/٧٩ والمقتضب ٤/٧٦ والإنصاف ١/٨٥-٨٦ والبيت الثاني في شرح التسهيل ٢/١٧٢ نغنى: نقيم. الخرد: المرأة الحية أو البكر. الخدال: الغليظة السّاق.

[2]-الكتاب ١/٧٩.

[3]-الكتاب ١/٧٩-٨٠-١/٧٩-٨٠.

[4]-الكتاب ١/٧٩-٨٠، وانظر الرضي على الكافية ١/٢٠١.

[5]-انظر هذا بالتفصيل المقتضب للمبرد ٤/٧٥-٧٧.

[6]-انظر الشاهد في أوضح المسالك ٢/٢٠١، وشرح التسهيل ٢/١٧٠ والهمع ٢/١٠٩.

[7]-انظر الشاهد في أوضح المسالك ٢/٢٠١ وشرح الكافية الشافية ٢/٦٤٥ والهمع ١٠٩،

فتقدمت الواو في "جفوني" و"النون" في "هويننني" على مفسريهما، فعُلم أن ذلك وأمثاله جائز.

ويرى ابن مالك إذا أهمل الأول من المتنازعين ومطلوبه غير رفع لم يجز عند الأكثرين أن يُجاء معه بضمير التنازع فيه[١] ونقل السيوطي أن ابن الطراوة منع الإضمار في باب "ظن" مطلقاً لأنه ليس للمضمر مفسر يعود عليه[٢] ونقل ابن مالك عن ابن كيسان حكايته أن الكوفيين وافقوا البصريين في جواز تقديم الضمير على مفسر المبدل منه نحو: "يقومون الزيدون، ورأيتهم العمرين" مع أن البدل تابع وتأخير التابع واجب!! وإذا ثبت هذا فليُعلم أن مثل: يُحسنان ويسيء ابناك جائز عند البصريين ممتنع عند الكوفيين لما فيه من تقديم فاعل "يحسن" (الألف)، ولو حذفت هذه الألف صحت المسألة عند الكسائي[٣] أما الفراء فيمنع ذلك مع الإثبات ومع الحذف، لكنه أجاز أن يقال: "يحسن ويسيء ابناك" على أن يكون الفعل مرتفعاً بالفعلين معاً[٤].

أما الضمير المتصل فإن كان مرفوعاً نحو "ما ضرب وما أكرم إلا أنا" وكذا الظاهر الواقع هذا الموقع نحو "ما قام وما قعد إلا زيد" فلا يجوز أن يكون أيضاً من باب التنازع على الوجه الذي التزمه البصريون، وهو أن الأول إذا توجّه إلى المُتنازع بالفاعلية وألغيته فلا بد أن يكون في العامل الملغى غيره موافق للمُتنازع.."[٥] وأما إذا كان المتنازع فيه ضميراً منفصلاً منصوباً نحو "ما ضربت وما أكرمت إلا إياك" جاز أن يكون من باب التنازع، وتكون قد حذفت المفعول مع (إلا) من الأول مع إعمال الثاني، أو من الثاني مع إعمال الأول إذ المفعول يجوز حذفه بخلاف الفاعل، وكذا المجرور والمنصوب المحلّ نحو "قمت وقعد بك"[٦] ويجوز عند الرضي أن يتنازع عاملان في المضمر المنفصل والمجرور ولا سيّما إذا تقدم ذلك الضمير على العاملين نحو "إياك ضربت وأكرمت"[٧].

التنازع في باب ظن وعلم وأعلم:

وهذا من باب القياس على ما سبق، أو من صنع النحويين ما دام الفعلان يتنازعان، وهذه أفعال، وتظهر صناعة هذا الباب في أن سيبويه لم يطرقه، وعرض له المبرد عرضاً فقال: "وتقول في قول النحويين: أُعطَيتُ وأعطاني زيد درهماً، إذا أخبرت عن نفسك قلت المعطي والمعطية زيدٌ درهماً أنا"[٨] فهو يقول: وتقول في قول النحويين، ولم يستشهد بالقرآن أو الشعر بل يصرّح فيقول:

---

(١)- شرح الكافية ٢/٦٤٨-٦٥٠.
(٢)- الهمع ٢/١١٠.
(٣)- شرح الكافية الشافية ٢/٦٤٦.
(٤)- شرح الكافية الشافية ٢/٦٤٧-٦٥١.
(٥)- الرضي على الكافية ١/٢٠١.
(٦)- الرضي على الكافية ١/٢٠٣.
(٧)- الرضي على الكافية ١/٢٠٣.
(٨)- المقتضب ٣/١٢٣.

وهذه المسائل تدل على ما بعدها وتجري على منهاجها فيما ذكرنا من الأفعال مما يتعدى إلى مفعولين وإلى اثنين وإلى ثلاثة"[١]. أي كما أن الفعل المتعدي إلى مفعول كذلك يتعدى المتعدي إلى اثنين أو ثلاثة، ويستشهد بقولهم: أعلمت وأعلمني إياه إيّاه زيداً عمراً خير الناس، وإن شئت: أعلمت وأعلمنيه إيّاه زيداً عمراً خير الناس.. ويقول إن أعلمت الآخر قلت: أعلمت وأعلمني زيدٌ عمراً خير الناس، وإن أخبرت الآخر قلت: أعلمت وأعلمني زيدٌ عمراً خير الناس، وإن أخبرت الآخر قلت: أعلمت وأعلمني زيدٌ عمراً خير الناس، وإن أخبرت على إعمال الأول عن نفسك قلت: المعلم زيداً عمراً خير الناس، والمعلمه هو إيَّاه إياه أنا، فأظهرت (هو) لأن الألف واللام لك والفعل لزيد[٢]. ويتضح من هذين المثالين التكلف في تركيب الجملة الذي يذكرنا بالأفعال التي تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، ولم تظهر مفاعيلها الثلاثة فغالباً ما وقع الأول مفعولاً به أو نائب فاعل والثاني والثالث مصدراً مؤولاً.. وهذا قريب من ذلك!.

ويعود المبرد إلى ذكر هذا الباب في موضع آخر من كتابه. يقول "وتقول: ظننت زيداً منطلقاً.. فإن عطفت شيئاً من هذه الأفعال. قلت: ظُنّ زيدٌ منطلقاً أو عُلم إيَّاه فإياه ضمير منطلق وفي (علم) ضمير الذي يقوم مقام الفاعل مرفوع، وإن شئت قلت: أو عُلمه (بالبناء للمجهول) تجعل الهاء مكان (إياه) في هذا الباب[٣].

يؤيد الرضي ما جاء به المبرد من جواز تنازع الفعلين المتعديين إلى ثلاثة خلافاً للجرمي نحو "أعلمت وأعلمني زيدٌ عمراً قائماً" على إعمال الثاني وحذف مفاعيل الأول، وأعلمني وأعلمته إياه زيدٌ عمراً قائماً على إعمال الأول وإضمار مفاعيل الثاني، والأولى أن يقال: أعلمته ذلك قصداً للاختصار إذ مفعول علمت في الحقيقة كما ذكرنا هو مضمون المفعولين فيكون ذلك إشارة إليه وإنما منعه الجرمي لعدم السماع[٤].

فالجرمي يمنع تنازع هذا النوع من الأفعال لعدم وروده عن العرب شعراً ونثراً.

التنازع في باب التعجب:

لم يقف سيبويه عند هذا الباب من بحث التنازع، وأجاز المبرد التنازع في باب التعجب في نحو "ما أحسن وأجمل زيداً" وقال: إنّ نصب (زيداً) بأحسن كان الواجب أن تقول: ما أحسن وأجمله زيداً، لأنك تريد ما أحسن زيداً وأجمله[٥] قياساً على قولك: ما أحسن ما كان زيدٌ فقد ارتفع (زيدٌ) بالفعل (كان) وجوَّز –وهذا بعيد– أن ينصب (زيداً) باعتبار (ما) بمنزلة الذي أي: "ما أحسن ما كان زيداً) وأضاف، وتقول: ما أحسن ما كان زيدٌ وأجمله، وما أحسن ما كانت هند وأجمله؛ لأنك ترد

---

[١]–المقتضب ١٢٤/٣.
[٢]–المقتضب ١٢٤/٣.
[٣]–المقتضب ٧٨/٤، وانظر شرح الكافية الشافية ٦٥١/٢.
[٤]–شرح الرضي ٢١٣/١ وانظر أوضح المسالك ٢٠٤/٢.
[٥]–المقتضب ١٨٤/٤ وانظر أوضح المسالك ١٩٢/٢.

إلى (ما) ولو قلت: "وأجملها" جاز على أن تجعل ذلك لها"[١].

واختصر الرضي هذا الباب بقوله: "وكذا يتنازع فعلا التعجب خلافاً لبعضهم نظراً إلى قلة تصرف فعل التعجب، تقول: ما أحسن وما أكرم زيداً على إعمال الثاني وحذف مفعول الأول، وما أحسن وما أكرم زيداً على إعمال الأول.."[٢] والرضي بهذا يجعل فعل التعجب كغيره من الأفعال العاملة.. أما ابن مالك فقال: والصحيح عندي جوازه.." وأضاف: ويجوز على أصل مذهب الفراء أن يقال: "أحسن وأعقل بزيد.." ولا يمنع على مذهب البصريين أن يقال أحسن وأعقل بزيد"[٣].

أما السيوطي فقد جمع آراء القدماء في هذا الباب فقال: "وعليه المبرد، ورجحه الرضي، وردّه أبو حيان بأنه –حينئذ– ليس من باب التنازع، ومنعه ابن مالك[٤] ووافقه البهاء بن النحاس وابن أبي الربيع"[٥].

ويبدو أن قبول المبرد، وترجيح الرضي لهذا الباب مقنعٌ قياساً على ما تقدم من أمثلة تقاس على ما ورد في الأصل من التنازع في فعلين[٦].

أنواع العامل في التنازع:

أ–حدد الرضي أنواع العامل في التنازع فقال: "واعلم أن العاملين في التنازع على ضربين إذ هما إما متفقان أو مختلفان، والمتفقان على ثلاثة أضرب لأنهما إما أن يتفقا في التنازع في الفاعلية حسب.. أو في المفعولية حسب.. أو الفاعلية والمفعولية معاً.. والمختلفان على ضربين لأنه إما أن يطلب الأول الفاعلية، والثاني المفعولية أو بالعكس"[٧]. وواضح كلام الرضي.

ب–قال ابن هشام: العاملان في باب التنازع فلا بد من ارتباطهما إما بعاطف.. أو كون ثانيهما جواباً للأول، إما جوابية الشرط نحو ﴿تَعَالَوا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللهِ﴾[٨] ونحو ﴿ءَاتُونِي أُفْرِغْ عَلَيهِ قِطْرًا﴾[٩] أو جوابية السؤال نحو ﴿يستفتونك﴾[١٠] أو نحو ذلك من أوجه الارتباط[١١].

---

(١)–المقتضب ٤/١٨٥.
(٢)–شرح الرضي ١/٢١٣.
(٣)–شرح التسهيل ٢/١٧٦–١٧٧.
(٤)–الحاشية السابقة فعند ابن مالك جوازه بشرط إعمال الثاني.
(٥)–الهمع ٢/١١٠.
(٦)–انظر أوضح المسالك ٢/١٨٦.
(٧)–انظر أوضح المسالك ٢/١٨٦.
(٨)–المنافقون ٦٣/٥.
(٩)–الكهف ١٨/٩٦.
(١٠)–النساء ٤/١٢٧ و١٧٦.
(١١)–مغني اللبيب ٦٦٠.

جـ- قال ابن هشام "وقد عُلم مما ذكرته أنّ التنازع لا يقع بين حرفين،.. ولا بين حرف وغيره.. ولا بين جامد وغيره.."[١].

ومن يقرأ هذا يجد أن التنازع يكون بين عاملين اثنين، ولم يُشر أحدٌ حتى ابن مالك، ممن وقفنا على كتبهم، إلى أن التنازع يجوز أن يقع بين ثلاثة عوامل. ويُلحظ أيضاً أن العاملين يمكن أن يرتبطا بعاطف فما المانع من توالي ثلاثة أفعال؟! مرّة أخرى نقول: إن قواعدنا وأحكامنا بحاجة إلى إعادة نظر بعد قراءة الشعر العربي كلّه أو معظمه فربما تغيّر بعضها وربما زدنا عليها أو حذفنا منها، فماذا نقول في قول الشاعر قيس بن الحدادية (بكت من حديث.. تقدم الشاهد) وقلنا إن فيه ثلاثة عوامل، وماذا نقول في قولنا: استيقظ فلبس فأكل فذهب الطالب إلى المدرسة؟!..

هل يقع التنازع بين عاملين متأخرين؟

تبين لنا أن التنازع لا يكون في معمول متقدم أي في عامل متأخر نحو "أيهم ضربت وأكرمت" أو شتمته خلافاً لبعضهم..[٢] وتقدم قول ابن مالك في هذا: إن عاملان اقتضيا في اسم عَمَلْ قَبْلُ..

ويشرح ابن مالك قوله فيقول: "تنبيهاً على أن التنازع لا يتأتى بين عاملَيْن متأخرين نحو "زيدٌ قام وقعد" لأن كل واحد من المتأخرين مشغول بمثل ما شغل به الآخر من ضمير الاسم السابق، فلا تنازع بينهما بخلاف المتقدمين نحو: "قام وقعد زيدٌ"، فإن كل واحد من الفعلَيْن موجه في المعنى إلى زيد، وصالح للعمل في لفظه[٣].

على أي المعمولات يقع العامل:

يقع التنازع على كل معمول إلا المفعول له، والتمييز، وكذا الحال لأنها لا تضمر خلافاً لابن معط[٤] في حين ضمّ عباس حسن المفعول لأجله وشبه الجملة إلى المعمولات التي يتنازع عليها عاملان[٥].

القسم الثاني

قلت في بداية البحث: إن طبيعة البحث اقتضت أن يقسم البحث قسمين، وكان الثاني في عناوين من عندي كما فعلت في القسم الأول من البحث، وكان فيها ما وجدته جديراً بالبحث وجديداً أضفته،

---

[١]-أوضح المسالك ١٩٢/٢.

[٢]-أوضح المسالك ١٩٢/٢.

[٣]-شرح الكافية الشافية ٦٤٤/٢.

[٤]-الهمع ١١١/٢.

[٥]-النحو الوافي ١٩٠/٢ لكنه لم يستشهد على ما يقول، من هذا قول الشاعر:

أويحكما يا واشيي أم معمر بمن وإلى من جئتما تشيان

وفيه تنازع الفعل يشيان على شبهي الجملة (بمن) و(إلى من).

من هذا القسم ما طرقه القدماء، ولكن معظمهم لم يقفوا عنده، وأترك –مرة ثانية– للقارئ المطلع الحكم على ما قدمت.

أولاً-أشياء ليست من التنازع:

آ–بين التوكيد اللفظي والتنازع:

ليس من التنازع قول الشاعر:

فَأَيْنَ إلى أَيْن النَّجاءُ ببَغْلَتِي أتاكَ أتَاكَ اللاَّحقونَ احبسِ احبسِ

لأن (أتاك) الثاني توكيد لفظي لا تنازع بينهما، ولو اقتضى عملاً لقيل: أتاك أتوك، أو أتوك أتاك..[١].

ولا قول جرير:

فهيهاتَ هيهاتَ العقيقُ ومَن به وهيهاتَ خِلٌّ بالعقيق نواصلُهْ[٢]

وواضح أن هذا ليس من باب التنازع لأن التوكيد اللفظي تكرار للتوكيد فقط لا يعمل، وحذفه وعدم حذفه سواء.

ب–ليس من التنازع قول كثير عزة:

قضَى كلّ ذي دَيْن فوفّى غريمَهُ وعَزّةُ ممطولٌ معنًّى غَريمُها[٣]

ولا قول امرئ القيس:

كفاني، ولم أطلب، قليلٌ من المال[٤]

وقد أورد الرضي هذا البيت، صورةٌ ليست من التنازع وردٌّ على استدلال، وعلل هذا بأنه ليس من التنازع لفساد المعنى فكأن الشاعر جعل القليل كافياً لو طلبه أو سعى له، وإنما المطلوب في الحقيقة الملك وعليه معنى الشعر.

وهذا الرأي لم يتفرد به الرضي، فقد أورده سيبويه، فقال: "وإنما رفع (قليل) لأنه لم يجعل القليل مطلوباً وإنما كان المطلوب عنده المُلك وجعل القليل كافياً، ولو لم يرد ذلك ونصب لفسد

---

(١)–*أوضح المسالك ١٩٤/٢ وشرح الكافية الشافية ٦٤٢/٢-٦٤٣ والهمع ١١١/٢.*

(٢)–*ديوان جرير ٩٦٥/٢ وأوضح المسالك ١٩٣/٢ والهمع ١١١/٢ وفيه: صرّح الفارسي في المثال الثاني (هيهات) بأنه من التنازع والإضمار في أحدهما ومنعه الجرمي في تعدد مفعولين إلى اثنين أو ثلاثة.. وفي أوضح المسالك ١٩٤/٢ خلافاً للفارسي والجرجاني.. والعقيق: اسم موضع.*

(٣)–*ديوانه ١٤٣، وفي أوضح المسالك ١٩٥/٢. ممطول: اسم مفعول من الفعل مطل المدين إذا سَوَّف ومعنى اسم مفعول من عناه الأمر إذا أتعبه.*

(٤)–*تقدم تخريجه. وانظر رأي الرضي في شرح الكافية ٢١١/٢.*

المعنى"[1] وإلى هذا البيت أشار ابن هشام في بطلان قول الكوفيين لأن امرأ القيس "شاعر فصيح وقد ارتكبه مع لزوم حذف مفعول الثاني وترك إعمال الثاني مع تمكنه منه وسلامته من الحذف، والصواب أنه ليس من التنازع في شيء"[2]. أما السيوطي فيقول: "والأصح أيضاً أنه لا تنازع في قول امرئ القيس"[3].

جـ-ليس من التنازع قولك: "ما قام وقعد إلا زيدٌ" وقول الشاعر:

مَا صَابَ قَلبي وأَصباهُ وتيّمه إلا كواعبُ من ذُهلِ بنِ شَيبانا

وقوله:

ما جادَ رأياً وما أجدى محاولةً إلا امرؤٌ لم يُضِعْ دُنيا ولا دِينا

بل هو من باب الحذف العام لدلالة القرائن اللفظية[4].

ثانياً-ما يشبه التنازع؟!

١-المصدر المؤول المعمول في بحث التنازع:

المعلوم أن المصدر المؤول اسم يعرب بحسب موقعه في الجملة، ومن محالّه المفعول به لفعل متعد إلى مفعول واحد، ومنها أنه يسد مسد المفعولين لفعل يتعدى إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، فلا مانع من أن يتنازع فعلان على المصدر المؤول. ومن هذا قول كعب بن زهير:

أرجو وآملُ أن تدنو مودتُها وما إخالُ لدينا منكِ تنويلُ[5]

وقد ذكر صاحب الخزانة شاهداً على تسكين الواو في (تدنو) ضرورةً أو على إهمال (أن) حملاً على (ما) المصدرية، ثم قال وهي (ما) مع مدخولها في تأويل مصدر تنازعه الفعلان، فأعمل الثاني وحذف المفعول الأول كما هو الأولى عند البصريين، وليس في هذا من شيء فقد وقع المصدر مفرداً وُجِّه كما وُجّه أي معمول في بحث التنازع ولكن هل يجوز أن يتنازع الحرف المشبه بالفعل على الفعل الناسخ ما داما ناسخين؟!.

٢-تنازع ناسخَيْن، تنازعٌ، أو ما يشبه التنازع؟:

لم يطرق القدماء هذا الجانب من جوانب التنازع، ولكن نقف عليه ونطرح عدداً من الأسئلة، ما معنى العامل؟ وقد أجبنا عن هذا السؤال ومن العوامل النواسخ، ومن النواسخ الحروف المشبهة

---

(١)-الكتاب ١/٧٩ وانظر المقتضب للمبرد ٤/٧٦.
(٢)-مغني اللبيب ٦٦٠ وانظر الخزانة ١/٣٢٧.
(٣)-الهمع ٢/١١٠.
(٤)-شرح التسهيل ٢/١٧٥ والهمع ٢/١١٠.
(٥)-ديوانه ٩، والهمع ١/٥٣ و١٥٣ والخزانة ٩/١٤٣ وما بعدها.

بالفعل. ثم لماذا يعمل اسم الفاعل واسم المفعول؟ لأنه يشبه الفعل، والفعل المضارع سُمّي مضارعاً لأنه يضارع الأسماء وكم مرة أقامت العرب الضد على الضد ثم أليس الحرف المشبّه بالفعل يشبه الفعل؟ بلى اسمه يدل على ذلك، فـ (أنْ) ناسخ، والناسخ عامل؟!

قد تكون المعادلة سهلة، والأمثلة كثيرة..

يقول عباس حسن: "أن يكون المعمول المتنازع فيه منصوباً أصله عمدة كمفعولي (ظن) فأصلهما مبتدأ وخبر، وكخبر إن وأخواتها"[١] ولا أدري لماذا لم يضم اسم إن وأخواتها وأخبارها أليس اسم أن وخبرها معمولين لها؟ بلى. ولكن ربما تبع عباس حسن ابن هشام في أوضح المسالك[٢] الذي منع أن يقع التنازع بين حرفين، أو بين حرف وغيره.. والسيوطي في الهمع[٣] الذي قال: بخلاف الحروف كـ (إن) وأخواتها.

المعادلة السهلة:

آ–تقول: العلم مفيدٌ

هذه جملة اسمية من مبتدأ وخبر، وتقول:

رأيت العلمَ مفيداً.

وهذه جملة فعلية تعدى فيها الفعل (رأى) إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، وهما معمولان، وتقدم قبل قليل أن المعمول المتنازل فيه عمدة كمفعولي (ظن).

ب–تقول: العلم مفيدٌ

وتقول: إن العلم مفيدٌ، فهذه جملة مؤلفة من الناسخ (إن) ومعموليه (العلم) و(مفيد) وأصلهما مبتدأ وخبر.

وتقول: رأيت العلم مفيداً.

وإذا أردت أن تُدخل (إن) على الجملة التالية (رأيت..) قلت:

رأيت أن العلم مفيدٌ

فتلاحظ أن همزة (أن) فُتحت لأنه أمكن تأويلها مع اسمها وخبرها وسدّت مسد مفعولي (رأى) فكأنهما المفعولان، ولو حذفت (أن) عادا مفعولين لكن دخول (أن) جعلها تأخذ المفعولين المعمولين ليصبحا اسماً وخبراً معمولين. فكأن ثمة تنازعاً على معمولين أخذهما الأقرب! فهل نقول: إن هذا من باب التنازع؟!.

---

(١)–النحو الوافي ٢/١٩٧.

(٢)–أوضح المسالك ٢/١٩٢.

(٣)–الهمع ٢/١٠٨.

وليس هذا من قبيل التكلف فالشواهد سواء أكانت من القرآن الكريم أم الشعر كثيرة كثيرَة، قال النابغة الجعدي:

أَلَم تَعْلَما أن انصرافاً فساعةً لسيرٍ أحقُّ اليومَ من أن تقصرا(١)

وقال النابغة الذبياني:

أُنبِئْتُ أن أبا قابوس أَوعَدَني ولا قرار على زأرٍ من الأَسدِ(٢)

فماذا لو حذفنا (أنّ)؟ أليس (أبا) مفعولاً ثانياً، وجملة (أوعدني) ثالثاً، أما في رواية البيت كما هي فيكون (أبا) اسم أن..

ج–تقول: المطر يَهْطلُ

وتقول: ليت أو لعل المطر يهطل

أليس (ليت) و(لعل) حرفين مشبهين بالفعل (أي عاملين) يحتاج كل منهما إلى اسم وخبر، وهما مبتدأ وخبر. أوليس الاسم والخبر معمولين لكل منهما، فلماذا لا يعد هذا من التنازع؟

قال جرير:

ألا ليتَ أنّ الظاعنين بذي الغضا أقاموا وأن الآخرين تحملوا(٣)

ففي البيت حرفان مشبهان بالفعل (ليت) و(أنّ) وكلاهما يحتاج إلى اسم وخبر، فلو حذفنا (أنّ) لتمّ المعنى لكن (أن) لا تزاد لتعتبر زائدة، فلا تنازع عندئذٍ، لكن كأنها تنازعت مع (ليت) على الاسم والخبر، وفي مثل هذه الحال لنا وجهان:

الأول: تقدير اسم ليت ضمير الشأن المحذوف وخبرها المصدر المؤول من أن واسمها وخبرها.

والثاني: اعتبار أن واسمها وخبرها سدت مسد اسم ليت وخبرها كما تسد مسد المفعولين، والاسم والخبر والمفعولان أصلهما مبتدأ وخبر، ويكون هذا من باب التنازع، ويكون العمل –كما يظهر– للأقرب، وقال ابن الدمينة:

فسايرتُه ميلَيْن يا ليت أنني على سُخْطِه حتَّى المماتِ أرافِقُه(٤)

فقد وقع في البيت حرفان مشبهان بالفعل (ليت) و(أن) وكل منهما يحتاج إلى اسم وخبر، هما

(١)–ديوانه ٣٥.
(٢)–ديوانه ٢٥.
(٣)–ديوانه ١/١٤٠.
(٤)–ديوانه ٥٣.

في الأصل مبتدأ وخبر، ولا يتم المعنى إلا في جملة (أرافقه) التي هي خبر (أن) ولا يجوز أن تكون خبر (ليت) إلا بعد أن تصهر (ليت) مع (أن) فتكون أن واسمها وخبرها قد سدت مسد الاسم والخبر، ولو قال يا ليتني أرافقه لما كان فيه تنازع، وهذا يشبه ما تقدم من دخول (أنّ) لتفيد التوكيد، ومثله قول ابن زهير العبسي[١]:

فيا ليتَ أنَّي قبلَ ضربةِ خالدٍ ويومَ زُهيرٍ لم تَلِدْني تُماضِرُ

٣-التنازع بين فعل ناسخ (ناقص) وفعل تام:

تقدم أن العامل هو الفاعل، أو ما يشبهه، والمعلوم أن الأفعال الناقصة عوامل ما دامت أفعالاً، فهي ترفع الاسم وتنصب الخبر، وتقدم شيءٌ يسير من عمل الأفعال الناقصة، لكن اللافت أن أحداً لم يشر إلى تنازع فعلين ناقص فتام علماً بأن ثمة شواهد كثيرة تنازع فيها فعلان ناقص فتام لا العكس! ولا سيما "ليس" وربما استندوا في هذا إلى أن "ليس" إذا ما دخل على الفعل صار حرفاً نافياً ولكن هذا غير ثابت، من هنا وجدتني مضطراً للوقوف على هذا الباب مستعرضاً تنازع فعلين ناقص فتام سواءٌ كان الفعل الناقص "ليس" أم غيره.

آ-تنازع "ليس" وفعل تام:

كثرت الشواهد التي ورد فيها الفعل "ليس" متبوعاً بفعل مضارع، وقد يكون عدم اعتبارهما من باب التنازع لأن "ليس" عندهم حرف نفي، وهذا لم يقل به الجمهور، بل هي فعل لا يتصرف[٢] والقدماء قالوا: يقع التنازع بين فعلين متصرفين، واعترضوا بين الكلمتين بكلمة -غالباً- وهذا ما يرجح التنازع بين "ليس" وفعل تام؛ لذلك يجوز لنا أن نعدّ هذا الباب من التنازع ومن الشواهد قول أبي أذينة اللخمي:

وليسَ يظلمهمْ مَن رَاحَ يضربُهم بحدِّ سَيفٍ به مَن قَبْلَهم ضُرِبا[٣]

وقول النابغة الذبياني:

يَهدي كتائبَ خُضْراً ليسَ يَعْصِمُها إلا ابتدارٌ إلى مَوتٍ بإلجامِ[٤]

وقول إبراهيم بن هرمة:

---

(١)-*الوحشيات ٦٢.*

(٢)-*مغني اللبيب ٣٨٧، أما زعم ابن السراج والفارسي وجماعة بأنها حرف بمعنى (ما) فليس صحيحاً، والصواب أنها فعل بدليل: لستُ، ولستما، ولستم، ولستن، وليسا..*

(٣)-*نهاية الأرب ١٥/٣٢٠.*

(٤)-*ديوانه ٨٢.*

يا من يُعينُ علـى ضَـيفٍ ألـمَّ بنـا ... ليس بـذي كـرمٍ يُرجـى ولا دينِ[1]

وقول العباس بن مرداس:

إنّـي رأيـتُ خِفافـاً لـيسَ يهنِئُـه ... شيءٌ سوى شتمِ عباسِ بنِ مـرداسِ[2]

وقول ربيعة الرقيّ:

أتبكـينَ مـن قَتلـي وأنـتِ قَتَلْتِنـي ... بحبِّـكِ قـتلاً بيّنـاً لـيس يُشـكلُ

فلو كـانَ مـن رأفٍ بهـن ورحمـةٍ ... لكفَّ يداً ليسَـتْ مـن الـذّبْحِ تَعطِـلُ[3]

وفي البيت الثاني من بيتي ربيعة الرّقي الفعل "ليس" دخلت عليه تاء التأنيث الساكنة ممّا يقـوي أنه فعل لا حرف نفي، وهذا يؤيد وقوع التنازع بين الفعلين والضمير يعود على الكفّ سـواءٌ كـان اسم ليس أم فاعل تعطل[4].

تعقيب (١):

قال قيس بن ذريح:

فإن أحـيَ أو أهلـكْ فلسـتُ بزائـل ... لكم حافظـاً مـا بـلَّ ريـقٌ لسـانيا[5]

كأن في هذا البيت تنازعاً لكنه من غير ما مرّ، فقد عمل الفعل الناقص "لسـت" فأخـذ خبـراً (بزائل)، وعمل اسم الفاعل (زائل) فأخذ خبراً هو (حافظاً) لكن المعنى لا يتم إلا إذا قرأنـا الفعـل "لست" وخبره "بزائل" فهما بمعنى ما زال[6].

تعقيب (٢):

قال تأبط شراً:

ولكن أخو الحَزْمِ الـذي لـيس نـازلاً ... به الخطبُ إلا وهـو للقَصْـدِ مُبْصـرُ[7]

---

(١)–ديوانه ٢٤٠.

(٢)–ديوانه ٨٣.

(٣)–ديوانه ٥٠.

(٤)–ومثله في عودة الضمير قول الآخر:

بل أيها السائلي مـا لـيس يدركـه ... مهـلاً فإنـك قـد كلفـتني تعبـا

(٥)–ديوانه ١٦٠.

(٦)–في هذا ما يدل على أن (ما) للنفي في الأفعال الناقصة، لا أن تعرب كاملة، ولهذا نرجح أو نفضل أن تدخل (ما) على الماضـي و(لا) على المضارع، لا يزال..

(٧)–ديوانه ٧٦.

قد يكون ثمة تنازع بين (ليس) واسم الفاعل (نازلاً) على المعمول (الخطب) فهو إما أن يكون اسم (ليس) أو فاعلاً لاسم الفاعل (نازلاً) وإذا شئت أعملت (ليس) وكان (الخطب) اسمها و(نازلاً) خبره، وعندئذٍ لا تنازع، وهذه الحالة من حالات تجويز التنازع استناداً إلى المعنى. ومثله قول ذي الرّمة:

وما ذكرُكِ الشَّيءَ الذي ليسَ راجعاً بـه الوجدُ إلا خفقةٌ من خبالكِ[١]

ب-تنازع فعل ناقص (غير ليس) وفعل تام:

تقدم قبل قليل الكلام على (ليس) ورأينا أنها فعل لا حرفٌ نافٍ مما جوز لنا عدّ التنازع بينها وبين الفعل التام وأفردناها وحدها لذاك السبب، ونقف الآن على الأفعال الناقصة الأخرى، وقد وقع التنازع بين واحد منها وبين فعل تام، ومن ثمة نحكم على هذا الباب.

قال جميل بثينة:

أكانَ كذا يلقى المحبّون قبلنا بما وجدوا أم لم يجد أحد وجدي[٢]

فقد تنازع الفعلان (كان) و(يلقى) على الاسم المرفوع (المحبون) ولا يجوز هنا أن نعده اسم كان بل فاعلاً ليلقى، فلو كان اسماً لقال يلقون.. وهذا يؤيد رأي البصريين في إعمال الأقرب.

وقول كعب بن سعد الغنوي:

ومن لا يَزَلُ يُرجى بغيبٍ إيابهُ يجوبُ ويغشى هولَ كلّ سبيلِ[٣]

فقد تنازع الفعلان (لا يزال) و(يرجى) على المعمول (إيابه) فهو اسم (زال) على رأي الكوفيين أو نائب فاعل للفعل (يرجى) على رأي البصريين، ويقدر للآخر ضمير.. وقال ابن دارة:

ويا راكباً إمّا عرضتُ فبلّغنْ على نأيهمْ مني القبائلَ من عُكْلِ

بأن الذي أمست تُجمجمُ فقعسٌ إسار بلا أسرٍ وقتلٌ بلا قتل[٤]

تنازع الفعلان "أمست" و"تجمجم" على المعمول فقعس.

تعقيب (١):

قال عمران بن حطان:

---

(١)-ديوانه ١٧٢٣/٣.

(٢)-ديوانه ٧٣

(٣)-الأصمعيات ٧٤.

(٤)-الأغاني ٢٥٦/٢١. -تُجمجمُ: تقول كلاماً غير مفهوم.

إن التي أصبحت يعيا بها زُفرٌ أعيت عياءً على رَوح بن زِنباع

ما زال يسألني حولاً لأخبره والناسُ من بين مخدوع وخَدَّاع[1]

ففي البيت الأول تنازع بين الفعلين (أصبحت) و(يعيا) والمعمول هو (زفر) وفي البيت الثاني الفعلان (ما زال) و(يسألني) معمولهما ضمير مستتر (هو)، ومثله قول الجُميح الأسدي:

وإن يكن حادث يُخشى فذو عِلَق تظلّ تَزبُره من خشيةِ الذيب[2]

تعقيب (٢):

قال مطيع بن إياس:

ولئن كنتَ لا تصاحبُ إلا صاحباً لا تَزِلُّ ما عاش نَعْلُهْ

لا تجده ولو جَهِدتَ وأنَّى بالذي لا يكون يوجد مِثلُه[3]

تنازع في البيت الثاني الفعلان (يكون) و(يوجد) على الاسم المرفوع (مثله) وفي هذا البيت ثلاثة أمور:

الأول: أنّ (يكون) فعل ناقص اسمه (مثله) وخبره جملة يوجد، ويكون هذا على رأي الكوفيين.

الثاني: أنّ (يكون) فعل تام فيكون الاسم المتنازع عليه (مثله) فاعلاً لأي من الفعلين، ويقدّر للثاني ضمير.

الثالث: أنّ (يكون) إذا كان تاماً فهو بمعنى يوجد فكلاهما بمعنى واحد فكأنه توكيد لفظي بلفظ آخر.؟ فلا تنازع حينئذٍ؟!

ج–التنازع بين فعلين ناقصين:

قلّت الشواهد التي تنازع فيها فعلان ناقصان على معمول، من هذا قول الأبيرد بن المعذّر، يرثي أخاه بُريداً:

لئن كانَ أمسى ابنُ المعذَّرِ قد ثَوَى بُريدٌ لَنِعْمَ المرءُ غَيَّبه القبرُ[4]

تنازع الفعلان (كان) و(أمسى) وليس "أمسى" بتام، لأن دخول (كان) عليه جعله استمراراً، وقد

---

[1]–شعر الخوارج ٢٣. –زُفر: شيخ بني كلاب.

[2]–المفضليات ٣٤.

[3]–الوحشيات ١٧٦–١٧٧.

[4]–شعراء أمويون ٢٥٩.

يكون تنازع الفعلين الناقصين نادراً لأن معانيها تكاد تقترب، وإلا فهي تدل على الزمان مثل أصبح وأضحى، وأمسى، وهذا ما يرجح أن يكون بعضها معطوفاً على بعض، وهذا ما قلل ورودها على الحالين.

د–هل يقع التنازع بين كاد وفعل تام؟

المعلوم أن خبر (كاد) يقع جملة فعلية فعلها مضارع إما مقترناً بـ (أن) المصدرية، أو مجرداً منها. ويكون فاعل الفعل المضارع –غالباً–ضميراً مستتراً يعود على اسم (كاد)، وهذا يمنع أن يقع التنازع بينهما، قال ابن دارة:

إذا شحطتْ عني وجدتُ حرارة على كبدي كادت بها كبدي تغلي[1]

فالضمير مستتر للفعلين (كادت) و(تغلي)، ومثله قول عنترة العبسي:

يا عبلُ كم من غمرةٍ باشرتُها بالنفس ما كادت لعمركِ تنجلي[2]

فالضمير مستتر للفعلين (كادت) و(تنجلي).

***

وبعد: فهذا بحثٌ عرضت فيه للتنازع أو الإعمال عند النحويين بدءاً من كتاب سيبويه وانتهاءً بكتب المعاصرين، ووجدت أنّ هذا البحث ممّا طرقه عدد من العلماء وأغفله عدد أقلُّ منه، وكلٌّ بسبب طبيعة الكتاب وحجمه، كما وجدت أنّ في هذا البحث– كما في غيره خلافاً بين العلماء لم يكن كما صوّره المعاصرون، ووصلت في نهايته إلى عدد من النتائج هي:

١–عُرف مصطلح التنازع أو الإعمال في فترة لاحقة من التأليف النحوي بعد أن كان في ثنايا كتب الأقدمين مثل كتاب سيبويه والمقتضب للمبرد وغيرهما، وكان يقع في آخر درس المفعول به، ومن هنا لم يُذكر عند عدد من المؤلفين وهذا غريب!! لعدم اهتمامهم بذكره، أم لأنه لاحق لبحث؟!.

٢–لم يكن الخلاف كبيراً في مواقف النحاة من بحث التنازع، وليس البحث مضطرباً ومعقداً كما وصفه بعض المعاصرين، لذلك خالفت عباس حسن ومن سار بعده، ولم أجد في بحث التنازع ذاك الاضطراب والتعقيد اللذين في غير التنازع، فليس فيه من آراء ومذاهب تتعارض كثيراً أو لا سبيل إلى التوفيق بينها، بل على العكس من ذلك. وهذا كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف يعج بمسائل الخلاف الصغيرة والكبيرة وأرى أن ما فيه من اضطراب قليل قَليل إذا ما قورن بغيره من الأبحاث.

---

[1]–الأغاني ٢١/٢٥ ويروى: كَمَدًا تغلي.

[2]–ديوانه ٢٥٣.

٣-يمكننا تلخيص الآراء والتوفيق بينها، ونصل إلى دقة الأحكام والسبب أن الكوفيين والبصريين اتفقوا على المبادئ في البحث، وأنّ الشواهد الشعرية والقرآنية قليلة يمكننا القياس عليها ولا داعي للتكلّف.

٤-إنّ التكلّف في صناعة بعض الجمل والأساليب هو الذي دفع المحدثين إلى القول بالاضطراب، وقد ظهر هذا التكلف في باب "ظنّ" كقولهم: "أعلمت وأعلمني إياه إيَّاه زيداً عمراً خير الناس" فأيُّ منا يستطيع أن يتكلّف فعل هذا، ولكنّ أيَّاً منا لا يستطيع أن يجد هذا في الشعر أو القرآن، كما ظهر التكلف في الأمثلة التي فيها ضمائر متصلة أو مستترة.

٥-هذا يدفعنا إلى إعادة نظر في عدد من الأبحاث من خلال قراءتها قراءة جديدة أو معاصرة ويُعاد تبويبها من جديد، وقد ظهر لي هذا في بحث التنازع لأسباب عدة، أهمُّها أن بحث التنازع لم يُطرق عند جميع القدماء، وهو عُرِف في كتاب سيبويه وإن لم يكن معروفاً بتسمية المصطلح "التنازع". وأشير هنا إلى أنني لم أقف عند كلّ مَن كتب لأنّ هذا بحثٌ لا رسالة جامعية ولأن -وهذا الأهم- الكتب التي جاءت في عصور متأخرة كانت تكراراً لما تقدّم لأنّ حدود البحث وشواهده وأمثلته محصورة.

هذا عدا بعض الأحكام التي تفرّد بها بعضهم مثل ابن مالك في شرح التسهيل، وقد لاحظت أنّ السيوطي -كما عادته- جمع لنا آراء القدماء ولخصها في كتابه الهمع. وثاني هذه الأسباب أن طريقة عرض الكتاب اختلفت، ووجدت أن البحث يتناسب وحجم الكتاب اختصاراً أو إطالة، وكذا من حيث الشواهد وعرضها والتكلف في بعض جوانبه لا الاضطراب سواءٌ عند القدماء أو المعاصرين وكنت أتوقع أن يأتي هذا البحث سهل التناول عند المعاصرين لكنهم وصفوه بالاضطراب وما كان هكذا، وهذا لا يسهّل النحو ولا يجدّده ولا يساعد القارئ على فهمه ولا سيّما الطالب!!.

٦-يُختصر بحث التنازع -كما بدا لي- بما يلي:

آ-إنّ العمل للأقرب إذا كانت القاعدة واضحة بلا خلاف وهذا يؤيد رأي البصريين، بل إن معظم الشواهد ترجّح هذا.

ب-أن لا خلاف بين الكوفيين والبصريين في إعمال عامل وتجويز الآخر، أما الخلاف فكان في الأمثلة التي تُكلّف فيها، والتي يمكننا -بشجاعة أو جرأة- حذفها أو تخفيفها، فيحذف جزءٌ من البحث، ويُخفّف ويُسهّل إذا ما أردنا تقديمه للقارئ ولا سيما الطالب أما المختص فيستطيع فهمه وإدراكه كيف كان.

ج-أنه يجوز توالي ثلاثة عوامل لكنّ القدماء لم يقفوا على هذا الجانب حتى ابن مالك في شرح التسهيل.

د-جواز التنازع في التعجب وإن كان فيه خلاف.

٧-من هنا وجدتني أُضيف إلى بحث التنازع أشياء وجدتها صالحة لكنها غير مثبتة عند الأقدمين وهي:

آ-أنّ النواسخ أفعال، والأفعال عوامل فما المانع من كونها عوامل تتنازع اسماً واحداً، وقد أثبتت شواهد على هذا من الشعر المحتج وقعت عليها في خلال قراءة الشعر مصادقةً.

ب-أنّ الحروف المشبهة بالفعل تعمل عمل الفعل فهي إذن عاملة، مثلها مثل اسم الفاعل واسم المفعول اللذين عملا لشبهها الفعل، والحروف المشبهة بالفعل تُسمّى مشبهة فما المانع من عملها في التنازع؟! ولم تقرأ عند الأقدمين الحجة في عدم عملها وهم الذين منعوا عملها في هذا البحث!!.

ج-أنّ المصدر المؤول (من أنّ واسمها وخبرها) الذي يسدّ مسدّ مفعولي علم هو نفسه يمكن أن يسدّ مسدّ الاسم والخبر للحرف المشبه بالفعل العامل الآخر، مثل:

ليت أن الظاعنين بذي الغضا أقاموا...

د-أن الفعلين المضارعين العاملين يتنازعان فعلاً مضارعاً مجزوماً لأنه وقع جواباً للطلب، وهذا لم يُلحظ في كتب الأقدمين، وأثبت شاهداً على هذا.

٨-قسمت البحث قسمين كبيرين، ووزعت القسمين في عناوين فرعية وجدت أنها تساعد في فهم هذا الدرس، بل هي ضرورية، فجزأت البحث عسى أن يُفهم وعسى أن يجد فيه القارئ الفائدة، أو أن يجد فيه جديداً مضافاً، وهذا هو السبب الأساسي في كتابة البحث، والله من وراء القصد.

***

ثبت المصادر والمراجع

١-*الأصمعيات: تحقيق احمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف بمصر ط٣/ ١٩٦٤.*

٢-*الأغاني: أبو الفرج الأصفهاني، تحقيق عبد الستار فرّاج، بيروت، دار الثقافة، ١٩٦٠.*

٣-*أمالي الزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون، المؤسسة العربية الحديثة، القاهرة ١٣٨٢هـ.*

٤-*الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية مصر ١٩٦١.*

٥-*أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت ١٩٧٩/٥.*

٦-*خزانة الأدب للبغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بمصر ط١/١٩٨٦.*

٧-*الخليل معجم مصطلحات النحو العربي، د. جورج عبد المسيح وأ.هاني تابري، مكتبة لبنان ط/١٩٩٠.*

٨-*ديوان إبراهيم بن هرمة، تحقيق محمد نفاع وحسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٦٩.*

٩-*ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر ط٣/١٩٦٩.*

١٠-*ديوان تأبط شراً =شعر تأبط شراً، تحقيق سليمان القرغولي وجبار جاسم، النجف ١٩٧٣.*

١١-ديوان جرير شرح محمد بن حبيب، تحقيق د.نعمان محمد أمين طه، دار المعارف بمصر ١٩٦٩.

١٢-ديوان جميل بثينة، جمع وتحقيق د.حسين نصار، دار مصر للطباعة ط٢/١٩٦٧.

١٣-ديوان ابن الدمينة، تحقيق أ.أحمد راتب النفاخ، دار العروبة بالقاهرة ١٣٧٩هـ.

١٤-ديوان ذي الرمة، تحقيق د.عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الرسالة، بيروت ط٣/١٩٩٣م.

١٥-ديوان ربيعة الرقي =شعر ربيعة الرقي، صنعة زكي العاني، منشورات وزارة الثقافة، دمشق ١٩٨٠.

١٦-ديوان طفيل الغنوي، تحقيق محمد عبد القادر أحمد، دار الكتاب الجديد، بيروت ١٩٦٨.

١٧-ديوان العباس بن مرداس، جمعه وحققه د.يحيى الجبوري، دار الجمهورية، بغداد ١٩٦٨.

١٨-ديوان عمر بن أبي ربيعة =شرح ديوان..، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الأندلس بيروت.

١٩-ديوان عنترة العبسي، تحقيق محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي بدمشق ١٩٧٠.

٢٠-ديوان الفرزدق =شرح ديوان الفرزدق، عبد الله الصاوي ط١/ ١٩٣٦.

٢١-ديوان ابن الخطيم، تحقيق د.ناصر الدين الأسد، دار العروبة، مصر ط١/١٩٦٢.

٢٢-ديوان قيس بن ذريح. جمعة حسين نصار – دار العروبة، مصر ١٩٦٧.

٢٣-ديوان كعب بن زهير، طبعة دار الكتب المصرية ١٩٥٠.

٢٤-ديوان النابغة الجعدي، تحقيق عبد العزيز رباح، المكتب الإسلامي، دمشق ١٩٨٤.

٢٥-ديوان النابغة الذبياني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر ١٩٧٧.

٢٦-الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي، تحقيق د.شوقي ضيف، دار المعارف بمصر ط٣.

٢٧-شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د.عبد الرحمن السيد ود.محمد بدوي المختون، دار هجر ط١/١٩٩٠.

٢٨-شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية، مصر ١٩٣٥.

٢٩-شرح كافية ابن الحاجب للرضي الأستراباذي، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، مؤسسة الصادق، ١٩٨٢.

٣٠-شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق د.عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث، دمشق ط١/١٩٨٢.

٣١-شعر الخوارج، جمع د.إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت ١٩٧٤.

٣٢-شعراء أمويون، تحقيق نوري حمودي القيسي، بغداد ١٩٧٦-١٩٨٢.

٣٣-الكتاب لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون.

٣٤-مغني اللبيب لابن هشام، تحقيق د.مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر ط٥/١٩٧٩.

٣٥-المفضليات، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف بمصر ط٥/ ١٩٧٦.

٣٦-المقتضب للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة ١٩٦٣.

٣٧-النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف مصر بلا تاريخ.

٣٨-نهاية الأرب للنويري، دار الكتب المصرية، طبعة مصورة.

٣٩-همع الهوامع للسيوطي، صححه محمد بدر الدين النعساني، مطبعة السعادة، القاهرة ١٣٢٧هـ.

٤٠-الوحشيات لأبي تمام، تحقيق عبد العزيز الميمني، دار المعارف بمصر ١٩٦٣.